

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه .
أما بعد : فإن الإمام شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان الذهبي المتوفى في عام ٧٤٨ هـ أشهر من أن يعرف ، وهو غني عن الكتابة في سيرته وبيان إمامته، وحسبه قول الإمام ابن كثير ت ٧٧٤ هـ فيه:
((الحافظ الكبير، مؤرخ الإسلام، وشيخ المحدثين، وخاتمة الحفاظ))^١ وقول التاج السبكي ت ٧٧١ هـ عنه: ((إمام الوجود حفظاً، وذهب العصر معنى ولفظاً، وشيخ الجرح والتعديل، ورجل الرجال في كل سبيل، كأنما جمعت الأمة في صعيد واحد، فنظرها ثم اخذ يخبر عنها إخبار من حضرها))^٢.
ولعل من ابرز ما قدم هذا الإمام الهمام للناس كتبه القيمة في السير والتراجم، التي أصبحت مورداً عظيماً للمؤرخين منذ سبعة قرون تقريباً، وهي اليوم عمد المصنفين ، والمصدر الأول في الكتابة عن الأئمة من المحدثين والفقهاء والمفسرين والنحاة والشعراء واللغويين والساسة والخلفاء والملوك والسلطين .
ومن أعظم كتب الذهبي نفعاً، وأحسنها ترتيباً ووضعاً كتابه الجامع المانع ((سير أعلام النبلاء)) الذي ترجم فيه لآلاف الأعلام من الأمة الإسلامية، وتعد كل ترجمة فيه مفخرة لمن يعلم قيمة الرجال في بناء الأمم والأجيال

١ البداية والنهاية ١٤ / ٢٢٥ .

٢ طبقات الشافعية الكبرى ٩ / ١٠٠ - ١٠١ .

وكانت ترجمته للإمام أبي حنيفة النعمان منارة يهتدي بها أولو العلم، وخيمة يستظل بها أهل الفهم، بعد أن ظلم هذا الفقيه المجتهد الأصيل، والمحدث الناقد النبيل، وعالم بغداد الأول في ميزان كل عصر وجيل .

فقد أورد له الخطيب البغدادي ت ٤٦٣ هـ في تاريخه المشهور ٣ ترجمة خلطت بين الغث والسمين، وجمعت بين ما يرفع قدره وما يسيء إليه في كلام طويل كان للناقدين عنده وقفات ووقفات تفاوتت مقاديرها من حيث الاعتدال والإنصاف أو التعنت والاعتساف، مما أدى إلى احتدام الجدل بين الفريقين، فألفت كتب عديدة وظهرت مؤلفات مفيدة وغير مفيدة ٤ .

وحاول بعض المجهولين إقحام الإمام الذهبي في صف المناصرين لترجمة الخطيب البغدادي فتجاسر على كتاب - ميزان الاعتدال في نقد الرجال - وأضاف ترجمة غير سديدة للإمام أبي حنيفة رحمه الله، علما أن الكتاب مصنف لبيان أحوال المجروحين من رواة الحديث، وإذا كان صاحبه قد ترجم فيه لبعض الحفاظ ممن جرحوا خطأ أو ظلما لدفع الجرح الموجه إليهم فانه جعل الأئمة المتبوعين من أمثال الإمام أبي حنيفة أسمى من أن يذكروا في عداد المجروحين فقال في المقدمة: ((وكذا لا اذكر في كتابي هذا من الأئمة المتبوعين في الفروع أحدا لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس، مثل أبي حنيفة والشافعي والبخاري، فإن ذكرت أحدا منهم فأذكره على الإنصاف، وما يضره ذلك عند الله ولا عند الناس)) ٥

وقد تصديت في أطروحة الدكتوراه لهذه الجسارة الشنيعة

٣ ينظر تاريخ بغداد ١٣ / ٣٢٣ - ٤٥٤ .

٤ منها كتاب - السهم المصيب في الرد على الخطيب - لابن الجوزي، وكتاب - الرد على أبي بكر الخطيب البغدادي - للسلطان الملك المعظم أبي المظفر عيسى بن الملك العادل سيف الدين أبي بكر بن يعرب الحنفي ت ٦٢٤ هـ ، وكتاب - الانتصار لإمام أئمة الأمصار - لسبط ابن الجوزي، وكتاب - تأنيب الخطيب لما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب - لمحمد زاهد الكوثري ، وكتاب - التكميل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل - لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني .
٥ ميزان الاعتدال ١ / ٢-٣ .

وقلت : ((ونحن حتى لو سلمنا باحتمال انه قد ترجم له استنادا إلى ما جاء في آخر النص، فإننا لا نسلم بأن الترجمة الواردة في الكتاب من عمل صاحب الميزان))، إذ كيف يصدق أن ينسب لصاحب هذا الكلام النفيس ترجمة من ثلاثة أسطر لإمام أهل الفقه في العراق يقتصر فيها على انه ((النعمان بن ثابت بن زوطي، أبو حنيفة الكوفي، إمام أهل الرأي، ضعفه النسائي من جهة حفظه وابن عدي وآخرون، وترجم له الخطيب في فصلين من تاريخه، واستوفى كلام الفريقين معدليه ومضعفيه))^٦

واني أرجح أن واضع هذه الترجمة أحد رجلين ((إما جاهل لم يتور بعلم الذهبي وورعه وتقواه، وإما حاقد ما أراد بما زاد وجه الله تعالى))، وإلا فما الذي جرى لصاحب التاريخ والسير والتذكرة والعبير والكاشف والمعني والميزان؟ وما الذي أعجزه حتى أحال على ترجمة الخطيب البغدادي المحجفة بحق الإمام أبي حنيفة؟ وأهل العلم والإنصاف يشهدون أن كلامه مردود عليه، وكل إنسان يؤخذ منه ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد أوردت ثمة عددا من الأدلة على أن الترجمة دخيلة على الكتاب، وقد خلت منها نسخة المخطوطة المعتبرة ٧.

وسأعمل في هذا البحث جاهدا على إكمال ما بدأت به بالتحاكم إلى ترجمة الذهبي في كتابه السير للإمام أبي حنيفة وإبراز دلالاتها وأبعادها المهمة في ميدان الحديث النبوي الشريف الذي كثر اللغط حول كون الإمام الأعظم ليس من أهله، فوا عجا كيف يكون ضعيفا في الحديث من شهد له الأئمة الكبار بالفقه والاجتهاد حتى قال الإمام الشافعي رحمه الله.

((الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة))^٨

٦ ميزان الاعتدال ٤ / ٢٦٥

٧ السنة النبوية ومطاعن المبتدعة فيها ٢٤٦ - ٢٤٨ .

٨ طبقات الحفاظ ٨٠ .

وأى فقه مشهود لمن لم يقتبس علمه من صاحب المقام المحمود صلى الله عليه وسلم؟ هذا ما دعاني لإمعان النظر في هذه الترجمة الذهبية والتوصل إلى أنها احتجاج صارخ على الخطيب يثبت له مكانة الإمام أبي حنيفة الحديثية في الجوانب الثلاثة الآتية :
التحمل والأداء بين الشيوخ والتلاميذ
الموازنة بين حديث الإمام ورأيه الأصيل
الآثار المسندة إليه في علوم الحديث
وسأعقد لكل جانب مطلباً مشتملاً على مفردات عزيزة المنال تمثل الحقيقة الناصعة التي ينشدها الباحثون المخلصون .

سائلاً المولى عز وجل التوفيق والتسديد، وهو حسبي ونعم الوكيل

المطلب الأول

التحمل والأداء بين الشيوخ والتلاميذ

اعتاد الإمام الذهبي أن يبدأ تراجمه بعبارات تومئ إلى إبراز ما امتاز به المترجم في حياته العلمية، ثم يفصح عما تحمل هذه الكلمات من دلائل على مشاركة هذا العلم في أهم الميادين .

وإذا أردنا أن نوظف العبارات التي انتقاها في مطلع ترجمة الإمام الأعظم على إثبات مكانته الحديثية فسنجد ما يأتي :

أولاً : قوله ((ولد سنة ثمانين في حياة صغار الصحابة))^٩ والمنتبغ الواعي لحديث النبي صلى الله عليه وسلم ((خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ...))^{١٠} يدرك مدى تعلق، من ولد في هذا الجيل المبارك، وتتسم عطر النبوة القادم مع أهله، بالعلم

٩ سير أعلام النبلاء ٦ / ٣٩١ .

١٠ البخاري بحاشية السندي - باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم - ٢ / ٢٨٧-٢٨٨ ومسلم بشرح النووي، باب فضل الصحابة ١٦ / ٨٤ - ٨٥ .

النبوي المتمثل بأقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وصفاته الخلقية والخلقية، لا سيما إذا وضعنا هذا في سياق ما أورده الإمام الذهبي هنا بسنده إلى إسماعيل بن حماد حفيد الإمام انه قال : ((ولد جدي في سنة ثمانين، وذهب ثابت (أبوه) إلى علي (رضي الله عنه) وهو صغير فدعا له بالبركة فيه، وفي ذريته، ونحن نرجو من الله ان يكون استجاب ذلك لعلي (رضي الله عنه) فينا)) ١١

ثانيا : حينما سرد الإمام الذهبي شيوخ النعمان في مرحلة التحمل كانت القائمة مستوعبة لكبار المحدثين في ذلك العصر من أئمة التابعين في جميع الأمصار الإسلامية، فمن مكة المكرمة عطاء بن أبي رباح، وهو اكبر شيخ له وأفضلهم على ما قال، وعمرو بن دينار، وأبو الزبير المكي وغيرهم ، ومن المدينة المنورة نافع مولى عبد الله بن عمر، وأبو جعفر الباقر، وعبد الله بن دينار، وابن شهاب الزهري، بل ومالك بن انس وهو اصغر منه بثلاثة عشر عاما لكنه عالم المدينة ومحدثها ، ومن الكوفة الإمام عامر الشعبي، والقاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، والحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل، ومنصور بن المعتمر، وابو إسحاق السبيعي وغيرهم ، ومن البصرة قتادة بن دعامة السدوسي، وخلق سواهم ١٢ .

ومعنى هذا ان أبا حنيفة رحمه الله تعالى تلقى من هؤلاء علمهم وحديثهم وهم ممن قال عنهم الإمام علي بن المديني ت ٢٣٤ ((دار علم الثقات على ستة، فكان في الحجاز الزهري، وعمرو بن دينار، وبالبحر قنادة، ويحيى بن أبي كثير، وبالكوفة أبو إسحاق، والأعمش)) ١٣

ثالثا : بعد ما تقدم قال الإمام الذهبي: ((وعني بطلب الآثار، وارتحل في ذلك)) ١٤ وفي هذا تأكيد لما قلناه من ناحيتين :

١١ سير أعلام النبلاء ٦ / ٣٩٥ .

١٢ سير أعلام النبلاء ٦ / ٣٩١ - ٣٩٢ .

١٣ المصدر نفسه ٥ / ٣٤٥ .

١٤ المصدر نفسه ٦ / ٣٩٢ .

أولاهما : العناية بطلب الآثار، وهذا شأن جميع المحدثين وفي الطليعة منهم كبارهم، ومن هنا قال الإمام مكحول ت ١١٣ : ((لا يؤخذ العلم إلا ممن شهد له بالطلب ١٥)) وقال الإمام احمد في الثناء على عبد الله بن المبارك:

((لم يكن في زمان ابن المبارك اطلب للعلم منه ١٦))

ثانيتها : الارتحال في طلب الحديث، وهذه سنة متبعة فارق العلماء بسببها الأهل والوطن، وقطعوا فيها الفياقي والفقار، وجابوا المدن والبلدان من أجل الإحاطة بحديث النبي صلى الله عليه وسلم، والسماع من حفاظه حتى قال الإمام سعيد بن المسيب ((إن كنت لأرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد ١٧)) وقال الإمام يحيى بن معين ((أربعة لا تؤنس منهم رشدًا، حارس الدرب، ومناذي القاضي، وابن المحدث، ورجل يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث ١٨))

رابعا : لم يفت الإمام الذهبي أن يعرج على بعض الحكايات التي لفقت لتجعل أبا حنيفة منذ فتوته ناشئا على الامتعاظ من دراسة الحديث والاشتغال بحفظه، وقد أوردتها بالسند بينه وبين الخطيب البغدادي ثم بين الخطيب وأبي حنيفة انه قال : لما أردت طلب العلم جعلت أتخير العلوم وأسأل عن عواقبها فقيل: تعلم القرآن فقلت: إذا حفظته فما يكون آخره؟ قالوا: تجلس في المسجد فيقرأ عليك الصبيان والأحداث، ثم لا يلبث أن يخرج فيهم من هو احفظ منك أو مساويك فتذهب رئاستك .. قال : قلت: فان سمعت الحديث وكتبتنه حتى لم يكن في الدنيا من هو احفظ مني ؟ قالوا : إذا كبرت وضعفت حدثت واجتمع عليك هؤلاء الأحداث والصبيان، ثم لم تأمن ان تغلط، فيرموك بالكذب، فيصير عارا عليك في عقبك، فقلت : لا حاجة لي في هذا.

١٥ حلية الأولياء ٥ / ١٧٩ .

١٦ تذكرة الحفاظ ١ / ٢٧٥ ، وطبقات الحفاظ ١٢٣ .

١٧ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢ / ٣٣٩ .

١٨ معرفة علوم الحديث ١٠٩ - والرحلة في طلب الحديث ٩٠ .

وهنا انتفض أبو عبد الله الذهبي ليصدر حكمه على هذه القصة التي سكت عنها الخطيب فقال : الآن كما جازمت أنها حكاية مختلقة، فإن الإمام أبا حنيفة طلب الحديث وأكثر منه في سنة مائة وبعدها ولم يكن إذ ذاك يسمع الحديث الصبيان، هذا اصطلاح وجد بعد ثلاثمائة سنة، بل كان يطلبه كبار العلماء، بل لم يكن للفقهاء علم بعد القرآن سواء ولا كانت دونت كتب الفقه أصلا .

ثم قال بعد بضعة اسطر: قاتل الله من وضع هذه الخرافة ١٩ .

واني لأشتم من بين سطور هذه التعليقات الذهبية أن كاتبها لا يحمده للخطيب حشد هذه الأكاذيب لكنه ما أراد أن يسير على طريقته في التعامل مع عظماء الأمة بما لا يليق ذكره ولا يؤمن وزره .

خامسا : خص الإمام الذهبي جهود الإمام أبي حنيفة في أداء الحديث النبوي الشريف بعبارات يفقهها كل من مارس أسلوبه ومنهجه، فقد قال: ((حدث عنه خلق كثير ٢٠)) وهذه الكلمات الأربع تتهاوى عندها التهم الباطلة والمزاعم الجاهلة، فهو لم يقل - اخذ عنه - ولا - تعلم على يديه - ولا - تفقه به - ولكن - حدث - ليلقم من يشكك بمنزلته في الحديث حجرا، ولا يبقى لدعواه الكاذبة أثرا ثم قوله - خلق كثير - يعطي صورة مشخصة للإمام وحوله الناس بجموعهم الهائلة قد نزحوا من كل فج عميق لينالوا شرف التلمذة الحديثية على إمام الدنيا في ذلك الزمان أبي حنيفة النعمان .

ثم ينتقل بعد هذا ليورد مصدره في أسماء هؤلاء التلاميذ فلا ينتخب كتب طبقات الحنفية أو الفقهاء ولكنه يقول: ((ذكر منهم شيخنا أبو الحجاج في تهذيبه هؤلاء على المعجم)) وشيخه أبو الحجاج هو الإمام المزني، وكتابه هو - تهذيب الكمال في أسماء الرجال - يعلم كل مشتغل بعلم الحديث انه المرجع الأول في بيان أسماء الشيوخ والتلاميذ من المحدثين، ولا يحق لأحد أن يتجاهله في هذا المقام ، واللافت للنظر ان أبا الحجاج اختار ثمانية وتسعين تلميذا من جميع القبائل والأمصار فمنهم الخراساني والنيسابوري

١٩ سير أعلام النبلاء ٦ / ٣٩٥ - ٣٩٧ .

٢٠ المصدر نفسه ٦ / ٣٩٣ .

والبخري والترمذي والجرجاني والرقبي والمروزي والاصبهاني والصاغاني والسمرقندي
والمصري والحجازي والصنعاني والكوفي والبصري والواسطي، ومنهم البجلي والعنزي
والعوفي والطائي والتميمي والنخعي والحمامي والتتوري والقرشي والعنقزي والقرني
والعنبري والشيباني والوهبي والانصاري والاسدي والفزاري والسكري ٢١ .

وكل هذه الأنساب إلى القبائل والبلدان أثبتها المزي ومن بعده الذهبي ليقطع السنة
القائلين بأن بضاعته كانت مزجاة في الحديث .

والأهم من هذا كله ان الأعلام الذين نالوا شرف التلمذة على يديه، وحدثوا عنه -
والتحديث أمانة لا يقوم بها إلا أهلها - هؤلاء النخبة برآء مما نسبته الخطيب البغدادي إلى
قسم من أكابرهم بأسانيد مطعون فيها أنهم جهلوا أبا حنيفة في السنة وعلومها، ووصفوه
بأوصاف تخجل الأعلام من تسويدها وترصيفها ، فلعمري كيف يحدث أولئك الأئمة
المشهورون عن رجل يشككون بعدالته وضبطه، وبه يغمزون؟ أيعقل أن يحدث عبد الله
بن المبارك عن ينقل الخطيب البغدادي انه قال فيه: ((اضربوا على حديث أبي
حنيفة ٢٢)) أو قال ((كان أبو حنيفة يتيما في الحديث ٢٣))

أو قال: ((من كان عنده كتاب حيل أبي حنيفة يستعمله، أو يفتي به فقد بطل حجه،
وبانت منه امرأته، فقال مولى ابن المبارك: يا أبا عبد الرحمن ما ادري وضع كتاب الحيل
إلا شيطان فقال ابن المبارك: الذي وضع كتاب الحيل اشر من الشيطان ٢٤))

وهل يحدث أبو إسحاق الفزاري عن أبي حنيفة وقد سأله يوما عن مسألة فأجاب فيها
قال: فقلت له: إن هذا يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه كذا وكذا فقال: حك هذا
بذنب خنزير ٢٥ .

٢١ تهذيب الكمال ٧ / ٣٣٩ - ٣٤٠، وسير أعلام النبلاء ٦ / ٣٩٣ - ٣٩٥ .

٢٢ تاريخ بغداد ١٣ / ٤٤٣ .

٢٣ المصدر نفسه .

٢٤ تاريخ بغداد ١٣ / ٤٢٧ .

٢٥ المصدر نفسه ١٣ / ٤٠١ .

أم هل يصدق أن يحدث علي بن عاصم عن يقول فيه -بزعم الخطيب-
حدثنا أبو حنيفة بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال: لا آخذ به، فقلت: عن
النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال: لا آخذ به ٢٦ .
أم هل يحدث عبد الوارث بن سعيد عن أبي حنيفة الذي يقول عنه -فيما روى
الخطيب- : ذكر لأبي حنيفة قول النبي صلى الله عليه وسلم ((افطر الحاجم والمحجوم))
فقال هذا سجع ٢٧ .
وهل يحدث الفضل بن موسى السيناني عن أبي حنيفة وهو القائل: سمعت أبا حنيفة
يقول: من أصحابي من يبول قلتين، يرد على النبي صلى الله عليه وسلم ((إذا كان الماء
قلتين لم ينجس)) ٢٨ .
ولماذا يحدث وكيع بن الجراح عن أبي حنيفة وهو القائل بما اسنده الخطيب
البغدادي إليه ((وجدنا أبا حنيفة خالف مائتي حديث)) ٢٩ .
إلى ذلك من الأخبار الساقطة التي لملها الخطيب ونسبها إلى من يشهد الله تعالى
انهم بريئون منها قائلًا: ((والمحفوظ عند نقلة الحديث عن الأئمة المتقدمين، وهؤلاء
المذكورين منهم، في أبي حنيفة خلاف ذلك، وكلامه فيه كثير لأمر شنيعة حفظت عليه،
متعلق بعضها بأصول الديانات، وبعضها بالفروع، نحن ذكروها بمشيئة الله، ومعتذرون
إلى من وقف عليها، وكره سماعها، بأن أبا حنيفة عندنا مع جلالة قدره أسوة غيره من

٢٦ المصدر نفسه ١٣ / ٤٠٢ .

٢٧ المصدر نفسه ١٣ / ٤٠٣ .

٢٨ المصدر نفسه ١٣ / ٤٠٥ .

٢٩ المصدر نفسه ١٣ / ٤٠٨ - ٤٠٧ .

العلماء الذين دونوا ذكرهم في هذا الكتاب، وأوردنا أخبارهم، وحكيما أقوال الناس فيهم على تباينها ٣٠))
والحق أن هذا التصرف مذهب غريب، فلم الانشغال بكذب الطاعنين؟ ثم الاعتذار عن هذا الخطأ المبين؟ .

المطلب الثاني

الموازنة بين حديث الإمام ورأيه الأصيل

لم يكن الإمام الذهبي بعيدا عما أشاعه بعض المنتسبين إلى علم الحديث من كون الإمام الأعظم ذا رأي مضموم، وقياس مثلوم، لكنه أراد أن يأتي البيوت من أبوابها، فلم يتقبل - وهو الناقد العظيم - آراء النقاد السابقين باعتبارها مسلمات لا يمكن ردها، أو الطعن فيها ٣١.

بل أجرى عملية فرز دقيقة مبنية على أسس علمية متينة استحضر فيها الوقوف بين يدي الله تعالى، والسؤال عن كل صغيرة أو كبيرة في حق رجل ارتضاه الملايين من أبناء الأمة المحمدية إماما لهم، وهو أهل لأن يقتدى به ويؤخذ عنه .
وسأوجز خلاصة مواقفه في النقاط الآتية :

أولا : وصف الذهبي الإمام أبا حنيفة بأنه ((فقيه الملة، عالم العراق))

وقال ((وأما الفقه والتدقيق في الرأي وغوامضه، فإليه المنتهى ٣٢))

وقال أيضا الإمامة في الفقه ودقائقه مسلمة إلى هذا الإمام، وهذا أمر لا شك فيه

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل ٣٣

وهذا الكلام بحد ذاته تتكامل بكل من سولت له نفسه أن يشوه صورة الفقه النعماني بدعاوى فارغة نصب الخطيب البغدادي نفسه ناقلا لها ومروجا لمفرداتها، ومثبتا في كتابه

مقولة منسوبة إلى الإمام احمد بن حنبل انه سئل عن مالك فقال: حديث صحيح ورأي ضعيف، وسئل عن الازاعي فقال: حديث ضعيف ورأي ضعيف .

وسئل عن أبي حنيفة فقال: لا رأي ولا حديث، وسئل عن الشافعي فقال: حديث صحيح، ورأي صحيح؛ ٣٤ .

وإذا كان أبو حنيفة - لا رأي ولا حديث - فكيف يقول عنه الإمام يحيى ابن معين ت٢٣٣هـ : ما رأيت أحدا أقدمه على وكيع، وكان يفتي برأي أبي حنيفة، وكان يحفظ حديثه كله، وكان قد سمع من أبي حنيفة حديثا كثيرا ٣٥ .

ثانيا : عزز الإمام الذهبي ثناءه على رأي الإمام وفقهه بما أورده من مآثورات اتفق على مضامينها الأئمة الكبار من علماء الحجاز والعراق المعروفين بتقدمهم في حفظ الأحاديث والآثار، فنقل عن الإمام سليمان بن مهران الأعمش التابعي الجليل ت١٤٨هـ انه سئل عن مسألة فقال: إنما يحسن هذا النعمان بن ثابت الخزاز، واطنه بورك له في علمه ٣٦ .

وطرز ترجمته بقول حفص بن غياث القاضي ت١٧٧هـ ((كلام أبي حنيفة في الفقه أدق من الشعر، لا يعيبه إلا جاهل ٣٧)) وبما ذكره بالسند عن الشافعي انه قال: قيل لمالك: هل رأيت أبا حنيفة؟ قال نعم، رأيت رجلا لو كلمك في هذه السارية ان يجعلها ذهباً لقام بحجته ٣٨ .

٣١ ينظر مقدمة سير أعلام النبلاء ١ / ١٢١ .

٣٢ سير أعلام النبلاء ٦ / ٣٩٠ و ٣٩٢ .

٣٣ المصدر نفسه ٦ / ٤٠٣ .

٣٤ تاريخ بغداد ١٣ / ٤٤٥ .

٣٥ جامع بيان العلم وفضله ٢ / ٢٨٨ - ٢٨٩ .

٣٦ سير أعلام النبلاء ٦ / ٤٠٣ .

٣٧ المصدر نفسه .

٣٨ المصدر نفسه ٦ / ٣٩٩ .

وقول عبد الله بن المبارك: ((أبو حنيفة افقه الناس ٣٩))
وشهادة يحيى بن سعيد القطان ت ١٩٨ هـ التي قال فيها ((لا نكذب الله، ما سمعنا
أحسن من رأي أبي حنيفة، وقد أخذنا بأكثر أقواله ٤٠))
ونحن لا نغمط الخطيب البغدادي حقه فقد ذكر مثل هذا في فقه أبي حنيفة وزاد عليه
روايات تطفح بالثناء على هذا الجانب المهم في حياة الإمام، فقد روي عن اسرئيل بن
يونس ت ١٦٢ هـ انه قال ((نعم الرجل النعمان، ما كان احفظه لكل حديث فيه فقه،
وأشدّه فحصاً عنه، واعلمه بما فيه من الفقه ٤١)) .
وروى عن عبد الله بن داود الخريبي ت ٢٠٧ هـ انه قال: ((يجب على أهل الإسلام
ان يدعوا الله لأبي حنيفة في صلاتهم قال: وذكر حفظه عليهم السنن والفقه ٤٢))
ونقل عن علي بن المدني قال: كان يزيد بن زريع يقول: - وذكر أبو حنيفة -
هيهات طارت بفتياه البغال الشهب ٤٣
وقول مسعر بن كدام ت ١٥٣ هـ ((من جعل أبا حنيفة بينه وبين الله رجوت ان لا
يخاف ولا يكون فرط في الاحتياط لنفسه ٤٤))
وقول معمر بن راشد ت ١٥٣ هـ : ما اعرف رجلاً يحسن يتكلم بالفقه أو يسعه أن
يقيس ويشرح لمخلوق النجاة في الفقه، أحسن معرفة من أبي حنيفة ولا أشفق على نفسه
من ان يدخل في دين الله شيئاً من الشك من أبي حنيفة ٤٥ .
فما اجل وأجمل هذه المقولات المنصفة الواردة على تلك الألسنة المؤمنة الواعية!
وما أسلم منهج الخطيب لو عض عليها بالنواجذ، ولم يتبعها بالمطاعن والمغامز .

-
- ٣٩ المصدر نفسه ٦ / ٤٠٣ .
٤٠ المصدر نفسه ٦ / ٤٠٢ .
٤١ تاريخ بغداد ١٣ / ٣٣٩ .
٤٢ المصدر نفسه ١٣ / ٣٤٤ .
٤٣ المصدر نفسه ١٣ / ٣٤٧ .
٤٤ المصدر نفسه ١٣ / ٣٣٩ .
٤٥ المصدر نفسه .

ثالثا : نقل الإمام الذهبي عن وكيع بن الجراح ت ١٩٦هـ انه قال :

((سمعت أبا حنيفة يقول: البول في المسجد أحسن من بعض القياس ٤٦))

وانها لوقفة رائعة من الذهبي يجيب فيها على تساؤلات من ظنوا ان القياس رأس مال أبي حنيفة لا يقدم عليه شيئا، ولا يعتمد في الأخذ به ركنا أو شرطا، فهو يثبت لهم على لسان هذا الإمام أن النص سند مأمون، أما القياس فالأخذ به من غير ضوابط خاسر ومغبون، وهذا ما تؤكد مواقف العملية لفقهه واستنباطه .

فقد قال الإمام ابن حزم ت ٤٦٣هـ ((جميع الحنفية مجمعون على أن مذهب أبي

حنيفة ان ضعيف الحديث عنده أولى من الرأي ٤٧))

وقال: ((قال أبو حنيفة: الخبر الضعيف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى من

القياس مع وجوده ٤٨))

وجاء شيخ الإسلام ابن تيمية ت ٧٢٨هـ فأكد ما قاله ابن حزم وقال: ((من ظن

بأبي حنيفة أو غيره من أئمة المسلمين أنهم يتعمدون مخالفة الحديث الصحيح لقياس أو

غيره فقد اخطأ عليهم، وتكلم إما بظن وإما بهوى ٤٩))

وأيد ابن القيم ت ٧٥١هـ هذا النقل عن الحنفية في مذهب إمامهم وبين انه بنى

مذهبه على ذلك، فقدم حديث القهقهة مع ضعفه على القياس والرأي، وقدم حديث الوضوء

بنيبذ التمر في السفر مع ضعفه على الرأي والقياس ومنع قطع السارق بسرقة اقل من

عشرة دراهم والحديث فيه ضعيف، وشرط في إقامة الجمعة المصرا، والحديث فيه كذلك،

وترك القياس المحض في مسائل الآبار لآثار فيها غير معروفة، فتقديم الحديث الضعيف

وآثار الصحابة على القياس والرأي قوله وقول الإمام احمد ٥٠

٤٦ سير أعلام النبلاء ٦ / ٤٠١ .

٤٧ ملخص إبطال الرأي والقياس ٦٨ ، وينظر فتح المغيب ١ / ٩٧ .

٤٨ الإحكام في أصول الأحكام ٧ / ٥٤ .

٤٩ مجموع الفتاوى ٢٠ / ٣٠٤ .

٥٠ أعلام الموقعين ١ / ٧٧ .

وقال الحافظ ابن حجر ت ٨٥٢هـ ((وقد ترك أبو حنيفة القياس الجلي لرواية أبي هريرة وأمثاله كما في الوضوء بنبيذ التمر ومن التفهمة في الصلاة وغير ذلك)) (٥١)
ولا أحب أن اختتم هذا المطلب قبل أن أورد ما رواه الإمام الطحاوي عن بكار بن قتيبة سمعت أبا عاصم النبيل قال: ((كنا عند أبي حنيفة بمكة، فكثرت عليه أصحاب الحديث وأصحاب الرأي، فقال: ألا رجل يذهب إلى صاحب الربع -المنزل- حتى يفرق عنا هؤلاء)) (٥٢)
وأنا أقول: هل هذا إلا برهان ساطع على أن الإمام جمع الحسينين فإزدحم عليه الآخذون من الفريقين؟ فرحم الله الإمام الذهبي، لقد اثبت الموازنة بين حديث الإمام ورأيه الأصيل .

المطلب الثالث

الآثار المسندة إليه في علوم الحديث

كانت للإمام أبي حنيفة مشاركات واسعة في تأصيل قواعد علوم الحديث يجدها المنتبِع في عشرات المواضيع من كتب المصطلح التي كان اغلب مصنفها من غير أئمة الحنفية وفي مقدمتهم العلامة ابن الصلاح والإمام النووي وابن كثير والعراقي والسخاوي والسيوطي وغيرهم ٥٣ .
ولما كتب الإمام الذهبي ترجمة أبي حنيفة في السير لم يكن المقام متسعا لإيراد هذه القواعد والتطويل في بيانها، ولهذا اقتصر على إبراز مسألتين تتعلقان بدفع النقد الموجه

٥١ فتح الباري ٤ / ٣٦٤ - ٣٦٥ .

٥٢ الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ١ / ١٨٤، وينظر قواعد في علوم الحديث ٣٢٩ .

٥٣ ينظر علوم الحديث ٥٠ - ١٢٢ - ١٤٠ - ١٤٨ - ١٨٦ - ١٩٠ - ، والتقريب ١ / ٢٢٣ - ٤٢٨ ، واختصار علوم الحديث ٤٦ - ١٠٥ - ، وشرح التبصرة والتذكرة ١ / ٢٠٥ - ٣٩٤ - ٤٤٠ - ، وفتح المغيبي ١ / ٩٧ - ١٤٩ - ١٥٥ - ٣٣٣ - و ٢ / ٦ - ٢٢٠ - ٢٩٦ - و ٣ / ١٢٥ - و ٤ / ١٠ - ٣٥٧ ، وتدريب الراوي ١ / ٦٩ - ٢٢٣ ، وظفر الأمانى ٣٢٤ - ٤٩١ .

إليه في حفظ السنة وعلومها، وستكون لي في هذا المطلب وقفتان تثبتان ان الذهبي كما كان مترجماً كان متصدياً لإنصاف الإمام الأعظم من ناقديه. ففي موطن الدفاع الأول أورد مقولة الإمام يحيى بن معين: كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظه، ولا يحدث بما لا يحفظ؛ ٥٤ .

ثم اتبع ذلك بما أسنده الإمام أبو يوسف تلميذ أبي حنيفة الأكبر إلى شيخه انه قال: لا ينبغي للرجل أن يحدث إلا بما يحفظه من وقت ما سمعه ٥٥ .

وكأنه يوحي إلى الناقدين بأنهم اغفلوا أو غفلوا عن فهم المراد من اشتراط أئمة الجرح والتعديل في قبول حديث الرجل ان يكون عدلاً ضابطاً، وان الضبط في نظر أبي حنيفة له ضوابط مشددة عالية الموقع كعلو مقام صاحب الحديث محمد عليه الصلاة والسلام .

وهذا ما تناقله المصنفون في أثناء الكلام عن أقسام الضبط فهو إما ضبط صدر أو ضبط كتاب، وإذا كان كثير من العلماء يقبلون بالقسمين معاً فان أبا حنيفة لا يعتد إلا بالقسم الأول حرصاً منه على النقل الموثق المأمون، وخشية على صاحب الكتاب المطمئن على ما كتبه ان يزداد في حديثه وهو لا يدري ٥٦ .

وقد حاول بعض المدافعين عن مكانة الإمام في الحديث ان يجعلوا هذا الاشتراط سبباً في قلة ما رواه من أحاديث ٥٧ .

وذكر بعضهم ان سبب هذه القلة هو اشتغاله بالاستنباط ٥٨ .

والذي أراه ان القول بقلة حديثه دعوى لا تثبت أمام براهين الواقع المستندة إلى قيام جم غفير من طائفة المحدثين والحفاظ المتقنين بجمعه وتدوينه، ومنهم الإمام أبو يوسف ت ١٨٢هـ ومحمد بن الحسن ت ١٨٧هـ والحسن بن زياد اللؤلؤي ت ٢٤٠هـ وأبو عبد

٥٤ سير أعلام النبلاء ٦ / ٣٩٥ .

٥٥ المصدر نفسه ٦ / ٤٠١ .

٥٦ الكفاية في أصول علم الرواية ٢ / ٩١ ، وعلوم الحديث ١٨٦ ، وفتح المغيب ٣ / ١٢٥ .

٥٧ تنوير بصائر المقلدين في مناقب الأئمة المجتهدين ٨٥ .

٥٨ عقود الجمان / الباب الثالث والعشرون / مخطوط تقيلاً عن (كتاب أبو حنيفة النعمان إمام الأئمة الفقهاء)

. ١٧٤

الله محمد بن احمد الدوري البغدادي ت ٣٣١هـ والحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد الحارثي ت ٣٤٠هـ والحافظ عمر بن الحسن الاشناني ت ٣٤٩هـ والإمام أبو احمد عبد الله الجرجاني المعروف بابن عدي ت ٣٦٥هـ والحافظ أبو الحسن محمد بن المظفر بن موسى البغدادي ت ٣٧٩هـ والحافظ أبو القاسم طلحة بن محمد البغدادي ت ٣٨٠هـ والحافظ أبو بكر محمد بن إبراهيم الاصبهاني ت ٣٨١هـ والحافظ أبو بكر احمد بن محمد ابن خالد الكلاعي والحافظ أبو القاسم عبد الله بن محمد العوام السعدي والإمام أبو نعيم احمد بن عبد الله الاصبهاني ت ٤٣٠هـ والحافظ محمد ابن عبد الباقي الأنصاري ت ٥٣٦هـ والحافظ أبو عبد الله حسين بن محمد بن خسرو البلخي ت ٥٧٦هـ ومع هؤلاء جميعا حماد بن أبي حنيفة النعمان .

وقد جمع خمسة عشر من هذه المسانيد العلامة أبو المؤيد الخوارزمي ت ٦٦٥هـ، وثمة من أورد مسندا للماوردي ت ٤٥٠هـ أيضا، وهذا ادل دليل لا دليل فوقه على ان الإمام كان من حفاظ الحديث، ومن المكثرين في روايته، وذلك لأن المحدثين لم يعتنوا بجمع حديث أحد إلا حديث من أكثر من السماع والرواية من المحدثين ٥٩ .

وفي هذا ما يفند النقولات التي اوهم بإيرادها الخطيب ان أبا حنيفة غير ضابط للحديث ولا يعنيه شأن الضبط من قريب أو بعيد، فلا التفات لما نقله عن سفيان بن عيينة من طريق مشكوك فيه قال: قدمت الكوفة فحدثتهم عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد - يعني حديث ابن عباس - فقالوا: ان أبا حنيفة يذكر هذا عن جابر ابن عبد الله قال: قلت: لا، انما هو جابر بن زيد قال: فذكروا ذلك لأبي حنيفة فقال: لا تبالون، إن شئت صيره عن جابر بن عبد الله، وان شئت صيره عن جابر بن زيد ٦٠، وما رواه بسنده عن أبي حنيفة انه قال: عامة ما أحدثكم به خطأ ٦١، وما رواه عن أبي بكر بن أبي داود انه قال:

٥٩ عقود الجمان / الباب الثالث والعشرون / مخطوط تقلا عن كتاب (أبو حنيفة النعمان إمام الأئمة الفقهاء) ١٧٠ - ١٧١، وينظر كشف الظنون ٢ / ١٦٨٠ - ١٦٨١ .
٦٠ تاريخ بغداد ١٣ / ٤١١ .
٦١ المصدر نفسه ١٣ / ٤٢٥ .

جميع ما روى أبو حنيفة من الحديث مائة وخمسون حديثاً خطأ - أو قال غلط في نصفها ٦٢

فأين هذا مما رواه الموفق المكي بسنده إلى الحسن بن زياد قال: كان الإمام يروي أربعة آلاف حديث في الأحكام ، الفين لحما، والفين لسائر المشيخة، وقد انتخب رحمه الله الآثار من أربعين الف حديث ٦٣ .

ولعل هذا ما دعا الذهبي لإيراد ما يعضده عن الإمام أبي حنيفة انه قال: رأيت رؤيا أفزعتني، رأيت كأني أنبش قبر النبي صلى الله عليه وسلم، فأنتيت البصرة فأمرت رجلا يسأل محمد بن سيرين فسأله فقال: هذا رجل ينبش أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم ٦٤ .

والليبيب يفهم ان نبش الأخبار لا يتم إلا بنقد الأسانيد والمتون على المنهج الذي حمل لواءه الفقهاء والمحدثون .

أما موطن الدفاع الثاني الذي وقف عنده الإمام الذهبي رحمه الله تعالى فهو المتمثل فيما نقله عن الإمام نفسه بقوله ((ما جاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم فعلى الرأس والعين، وما جاء عن الصحابة اخترنا، وما كان من غير ذلك فهم رجال، ونحن رجال)) ٦٥ .

وهذه الكلمات تحمل قانوناً أصولياً حديثياً يعبر عن أهمية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، مع أدب وخلق كريم يقطع الطريق على من أراد ان يلصق بالإمام تهمة عدم المبالاة بالحديث وإيتار القياس عليه،

ومما يسجل للذهبي هنا انه اعرض صفحا عن عدد غير قليل من النقول لا يصدقها عاقل، ولا يثق بها إلا جاهل من نحو ما أورده الخطيب بسنده عن أبي إسحاق الفزاري

٦٢ المصدر نفسه ١٣ / ٤٤٦ .

٦٣ مناقب الإمام أبي حنيفة ١ / ٩٥ - ٩٦ .

٦٤ سير أعلام النبلاء ٦ / ٣٩٨ .

٦٥ سير أعلام النبلاء ٦ / ٤٠١ .

قال: كنت آتي أبا حنيفة أسأله عن الشيء من امر الغزو، فسألته عن مسألة فأجاب فيها فقلت له: انه يروى فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا؟ قال: دعنا من هذا ٦٦ . وعن يوسف بن أسباط عن أبي حنيفة انه قال: ((لو أدركني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأدركته لأخذ بكثير من قولي ٦٧))

فكيف يصح عنه الاعتداد بقوله إلى هذا الحد وهو القائل فيما رواه الخطيب نفسه بسنده عن زفر قال: كنا نختلف إلى أبي حنيفة ومعنا أبو يوسف، ومحمد بن الحسن، فكنا نكتب عنه، قال زفر: فقال يوما أبو حنيفة لأبي يوسف: ويحك يا يعقوب لا تكتب كل ما تسمعه مني: فاني قد أرى الرأي غدا واركه بعد غد ٦٨ .

وما رواه ابن عبد البر عن زهير بن معاوية انه قال: سألت أبا حنيفة عن أمان العبد فقال ان كان لا يقاقل فأمانه باطل، فقلت: حدثني عاصم الاحول عن الفضيل ابن يزيد الرقاشي قال: كنا نحاصر العدو، فرمي إليه بسهم فيه أمان فقالوا: أمنتونا، فقلنا: إنما هو عبد، فقالوا: والله لا نعرف منكم العبد من الحر، فكتبنا بذلك إلى عمر بن الخطاب فكتب عمر أن أجزوا أمان العبد، فأجابني بحديث عاصم، ورجع عن قوله، فعلمت انه متبع لما سمع .

وقيل له: أتخالف النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال: لعن الله من يخالف النبي صلى الله عليه وسلم، به أكرمنا الله وبه استتقنا ٦٩ .

وقد أورد العلامة الشيخ محمد أبو زهرة مناظرة ذكرها الموفق المكي في مناقب أبي حنيفة بينه وبين الإمام أبي جعفر محمد بن علي الباقر ت ١١٤ هـ وفي هذه المناظرة إجابات حاسمة تضع النقاط على الحروف فيما يتعلق بأدب الإمام أبي حنيفة والتزامه بالنص والأثر، فقد قال له الإمام محمد الباقر فيما ذكرته القصة: أنت الذي حولت دين

٦٦ تاريخ بغداد ١٣ / ٤٠١ .

٦٧ المصدر نفسه .

٦٨ المصدر نفسه ١٣ / ٤٢٤ .

٦٩ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء ١٤٠ - ١٤٥ .

جدي وأحاديثه بالقياس؟ فقال أبو حنيفة: معاذ الله، فقال محمد: بل حولته، فقال أبو حنيفة اجلس مكانك، كما يحق لك، حتى اجلس، كما يحق لي، فان لك عندي حرمة كحرمة جدك صلى الله عليه وسلم في حياته على أصحابه، فجلس، ثم جئا أبو حنيفة بين يديه، ثم قال: إني سائلك عن ثلاث كلمات فأجبنى: الرجل اضعف أم المرأة؟ فقال محمد: المرأة، فقال أبو حنيفة: كم سهم للمرأة؟ فقال: للرجل سهمان، وللمرأة سهم، فقال أبو حنيفة: هذا قول جدك، ولو حولت دين جدك لكان ينبغي في القياس ان يكون للرجل سهم، وللمرأة سهمان لأن المرأة اضعف من الرجل، ثم قال: الصلاة افضل أم الصوم؟ فقال الصلاة، قال هذا قول جدك، ولو حولت قول جدك لكان القياس ان المرأة إذا طهرت من الحيض أمرتها ان تقضي الصلاة ولا تقضي الصوم، ثم قال: البول أنجس أم النطفة، قال: البول انجس، قال: فلو كنت حولت دين جدك بالقياس، لكنت أمرت ان يغتسل من البول، ويتوضأ من النطفة، ولكن معاذ الله ان أحول دين جدك بالقياس، فقام محمد فعانقه وقبل وجهه وأكرمه ٧٠ .

وليس من نافلة القول ان أضع في آخر هذا المطلب ما نقله الإمام الذهبي عن الإمام المحدث أبي معاوية محمد بن خازم الضرير ت ١٩٥هـ إذ صدح بالحق الذي يسد باب الفتنة وقال: ((حب أبي حنيفة من السنة ٧١))

فليهنأ بحبه طلاب الحديث والفقهاء والأئمة ، وفي ذلك عبرة لمن اتعظ واعتبر .

٧٠ أبو حنيفة حياته وعصره - آراؤه وفقهه ٦٤ - ٦٥ .

٧١ سير أعلام النبلاء ٦ / ٤٠١ .

الختامة

بعد هذه الصفحات المتواضعة التي سطرتها في التعليق على ترجمة الإمام الذهبي للإمام أبي حنيفة في كتابه - سير أعلام النبلاء - لم يبق لي إلا أن ألخص النتائج التي توصلت إليها في النقاط الآتية :

١. كانت ترجمة الذهبي للإمام الأعظم منارة يهتدي بها أولو العلم، وخيمة يستظل بها أهل الفهم بعد أن ظلم هذا الفقيه المجتهد الأصيل، والمحدث الناقد النبيل .
٢. تضمنت الترجمة شيوخ الإمام في مرحلة التحمل، وكانت القائمة مستوعبة لكبار المحدثين ممن دار علم الثقات عليهم في عهد التابعين.
٣. عني الإمام بطلب الآثار، وأرتحل في سبيل تحصيلها، وحدث عنه خلق كثير من أهل الأمصار والبلدان والقبائل ممن هم برآء مما نسبته الخطيب البغدادي إلى كبارهم بأسانيد مطعون فيها أنهم جهلوا أبا حنيفة في السنة وعلومها .
٤. اثبت الإمام الذهبي الموازنة بين حديث الإمام الأعظم ورأيه الأصيل، وكانت له وقفات رائعة فند فيها شبهات من توهموا أن القياس رأس مال أبي حنيفة لا يقدم عليه نصا، ولا يعتمد في الأخذ به ركنا ولا شرطا .
٥. كانت للإمام أبي حنيفة مشاركات واسعة في تأصيل قواعد علوم الحديث، وقد لفت الإمام الذهبي النظر إلى أهمها فيما هو بصدده لإنصاف الإمام من ناقيه .
٦. كانت عناية العلماء في شتى العصور بجمع مسانيد الإمام أدل دليل على أنه كان من حفاظ الحديث، ومن المكثرين في روايته، لأنهم لم يعنوا بجمع حديث أحد إلا حديث من أكثر من السماع والرواية وضبط ما سمعه ورواه من المحدثين .
٧. وأخيرا كان مقياس الإمام قائما على أن ما جاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم فعلى العين والرأس، فهو الذي أكرمنا الله به واستتقذنا

ونسأله تعالى أن يجمعنا تحت لوائه أنه سميع مجيب

المصادر

١. أبو حنيفة، حياته وعصره، آراؤه وفقهه ، الشيخ محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٧ م .
٢. أبو حنيفة النعمان بن ثابت إمام الأئمة الفقهاء، تأليف وهبي سليمان غاوجي، دار القلم، دمشق، الطبعة الخامسة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣ م .
٣. الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري ت٤٥٦هـ ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٤٦هـ .
٤. اختصار علوم الحديث، للإمام إسماعيل بن كثير الدمشقي ت٧٧٤هـ ، المطبوع مع الباعث الحثيث، للشيخ احمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
٥. أعلام الموقعين عن رب العالمين، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي ت٧٥١هـ ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٤هـ .
٦. الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، للإمام أبي عمر يوسف ابن عبد الله النمري القرطبي المعروف بابن عبد البر ت٤٦٣هـ، مطبعة المعاهد بمصر ١٣٥٠هـ .
٧. البداية و النهاية، لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة السابعة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
٨. تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣هـ، لأبي بكر احمد بن علي الخطيب البغدادي ت٤٦٣هـ، دار الفكر بيروت .
٩. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تأليف الحافظ جلال الدين السيوطي ت٩١١هـ، حققه أبو قتيبة نظر محمد الفاريايبي، مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ .

١٠. تذكرة الحفاظ، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت٧٤٨هـ ، تقديم وتصحيح الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٣٧٧هـ .
١١. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ت٦٧٦هـ، المطبوع مع تدريب الراوي للسيوطي المتقدم ذكره .
١٢. تنوير بصائر المقلدين في مناقب الأئمة المجتهدين، تصنيف مرعي بن يوسف الحنبلي المقدسي الكرمي، تحقيق عبد الله الكندري، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م .
١٣. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المتقن جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزني ت٧٤٢هـ، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .
١٤. جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، للإمام ابن عبد البر، حققه أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م .
١٥. الجامع الصحيح للإمام البخاري وبهامشه حاشية السندي، مطبعة وافسيت منير، بغداد ١٩٨٦م ، وهي مصورة على الطبعة المصرية .
١٦. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ ١٩٩٦م .
١٧. الجواهر المضيئة في كتب الحنفية، تأليف العلامة عبد القادر القرشي، طبعة حيدر آباد الدكن الهند .
١٨. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الاصبهاني ت٤٣٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م .

١٩. الرحلة في طلب الحديث، للخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٥ م .
٢٠. السنة النبوية ومطاعن المبتدعة فيها، أطروحة دكتوراه لكاتب هذا البحث، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م .
٢١. سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، تحقيق حسين الأسد بإشراف الشيخ شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .
٢٢. شرح التبصرة والتذكرة، للإمام الحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم ابن الحسين العراقي ت ٨٠٦هـ، تحقيق د. ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م .
٢٣. صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية ومكتبتها ١٣٤٩هـ .
٢٤. طبقات الحفاظ، للإمام السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م .
٢٥. طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب ابن علي بن عبد الكافي السبكي ت ٧٧١هـ، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٧٤ م .
٢٦. ظفر الأمانى بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث، للإمام المحدث الشيخ محمد عبد الحي اللكنوي الهندي ت ١٣٠٤هـ، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ .
٢٧. عقود الجمان في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان، تأليف الشيخ محمد بن يوسف الصالحي، مخطوط بمكتبة شيخ الإسلام في المدينة المنورة .
٢٨. علوم الحديث، للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح ت ٦٤٣هـ، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، مطبعة الأصيل، حلب ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦ م .

٢٩. فتح الباري شرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر بيروت .
٣٠. فتح المغيبي شرح ألفية الحديث، للعراقي، تأليف الإمام محمد ابن عبد الرحمن السخاوي ت ٩٠٢هـ، تحقيق وتعليق الشيخ علي حسين علي، الطبعة الأولى لمكتبة السنة بالقاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥ م .
٣١. قواعد في علوم الحديث، للعلامة ظفر احمد العثماني التهانوي، حققه عبد الفتاح أبو غدة، دار السلام القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م .
٣٢. الكفاية في علم أصول الرواية، للخطيب البغدادي، تحقيق وتعليق أبي اسحق إبراهيم بن مصطفى الدمياطي، دار الهدى، ميت غمر بمصر ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ م .
٣٣. مجموع الفتاوى الكبرى، لتقي الدين احمد بن تيمية الحراني ت ٧٢٨هـ، مطابع الرياض، في الرياض ١٣٨١هـ .
٣٤. معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ت ٤٠٥هـ، تصحيح السيد معظم حسين، دار إحياء العلوم، بيروت ١٩٨٦م .
٣٥. ملخص إبطال الرأي والقياس والاستحسان، لابن حزم الظاهري، طبعة دمشق ١٣٧٩هـ .
٣٦. مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه ، تأليف أبي المؤيد موفق احمد المكي، طبعة الهند .
٣٧. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للإمام الذهبي، تحقيق علي محمد الجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م .